الضريبة على سعر صفيحة البنزين... ستُحرق الجميع

يوسف الصّايغ

في وقت تنفس المواطن اللبناني الصعداء نتيجة انخفاض أسعار المحروقات الذي ساهم في التخفيف عن كاهله المُثقل بمتطلبات الحياة، برز اقتراح الرئيس فؤاد السنيورة زيادة 5000 ليرة على الضريبة على صفيحة البنزين. على المستوى الحكومي، يبدو أنّ البحث يتمحور حول زيادة قدرها 3000 ليرة على سعر صفيحة البنزين، بهدف تمويل كلفة تثبيت متطوعي الدفاع المدني التي تبلغ نحو 30 مليار ليرة سنوياً، إضافة إلى تمويل الانتخابات البلدية بعد موافقة الحكومة على صرف 31 مليار ليرة لتمويل هذه الانتخابات.

وبعد التحذير الأخير الذي أطلقه وزير المالية علي حسن خليل في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة من أنّ الوضع المالي للدولة على الحافة، بدأت مسألة زيادة الضريبة على سعر صفيحة البنزين تلقى قبولاً لدى الوزراء، خصوصاً في ظلّ تراجع سعر الصفيحة إلى ما دون الـ20 ألف ليرة.

زيادة 700 ليرة تغطي النفقات

في المقابل، تشير الأرقام إلى أنّ الحكومة يكفيها فرض زيادة 350 ليرة فقط على كلّ صفيحة بنزين لتأمين 20 مليون دولار سنوياً لتثبيت متطوعي الدفاع المدني، وبإمكانها أيضاً أن تفرض زيادة أخرى قدرها 350 ليرة أخرى على تنكة البنزين لتأمين 20 مليون دولار بدل كلفة إجراء الانتخابات البلدية، وبالتالي فإنّ زيادة 700 ليرة على صفيحة البنزين كافية لتمويل كلفة الانتخابات البلدية وتثبيت متطوعي الدفاع المدني، فلماذا يتم التداول بزيادة تصل إلى 3 آلاف ليرة، وأين سيذهب مبلغ الـ 140 مليون دولار سنوياً في حال تمّ فرض ضريبة الثلاثة آلاف ليرة، بعد حسم مبلغ 40 مليون دولار المخصّصة لتمويل الانتخابات وتثبيت متطوعي الدفاع المدني؟

فياض

البراكس

البراكس: تثبيت سعر صفيحة البنزين هو الحلّ

في هذا السياق، أكد نقيب أصحاب المحطات سامي البراكس في حديث لـ«البناء» رفض اقتراح السنيورة، معتبراً أنّه «غير منطقي في ظلّ الظروف الاقتصادية التي يعيشها المواطن». وقال: «دعونا الرئيس السنيورة إلى التراجع عن هذه الخطوة، ولكن يبدو أنّ الوزراء يتحركون كأحجار الشطرنج في هذه المسألة، وقد بدأوا البحث في كيفية زيادة الضريبة».

ودعا البراكس الحكومة إلى «السير بقرار تثبيت سعر صفيحة البنزين عند عتبة 20 أو 22 ألف ليرة لبنانية، وبالتالي تكون الزيادة قد بلغت 4 آلاف ليرة لكن في هذه الحالة لا يشعر المواطن بهذه الضريبة»، لافتاً في الوقت عينه، إلى «أنه لا يمكن التكهُّن بحصول انخفاض إضافي في أسعار النفط أو عودتها إلى الارتفاع لأنّ هذا الأمر خاضع لمبدأ العرض والطلب». وشدّد على «أنّ تثبيت سعر صفيحة البنزين لفترة تتراوح بين ستة أشهر أو سنة هو الحلّ الأمثل».

فياض: مادة ملتهبة ستحرق أصابع الجميع

وجدّد رئيس الاتحاد العام لنقابات السائقين وعمال النقل في لبنان مروان فياض، من جهته، في حديث لـ«البناء» الرفض القاطع لمطلب زيادة الضريبة على سعر صفيحة البنزين التي يتم الحديث عنها، مؤكداً، في الوقت نفسه، رفض تخفيض تعرفة سيارات الأجرة والنقل العام. وسأل: «هل انخفضت أسعار المواد الاستهلاكية وأقساط المدارس وقطع الغيار وغيرها من متطلبات الحياة حتى نقوم بتخفيض التعرفة؟ إنّ البنزين يشكل 17 في المئة فقط من إجمالي الاستهلاك لسيارة الأجرة، ووفقاً لذلك فإنّ قيمة التخفيض تتم بنسبة 250 ليرة لبنانية فقط، فهل نضحك على المواطن من خلال هذا التخفيض؟»

كما دعا فياض الحكومة «قبل أن تتحدث عن زيادة الضريبة على البنزين أن تعمل على تنظيم النقل البري من خلال ملاحقة السيارات والباصات والميني باص التي تعمل بصورة غير شرعية، وأعطى مثلاً أنه مقابل وجود 33 ألف سيارة عمومية تعمل بشكل شرعي على الأراضي اللبنانية، هناك 100 ألف سيارة مزورة تنافس السيارات الشرعية». وأضاف: «لتقطع الدولة من رواتب النواب والوزراء لتمويل الانتخابات وتثبيت متطوعي الدفاع المدني، ولتعمل الدولة على وقف الهدر في المجالس والصناديق التابعة لها بدل أن تلجأ إلى تحميل المواطن والسائق أعباء إضافية».

وختم فياض مؤكداً أنه «سيتم التصدي لأي خطوة من شأنها أن تهدِّد لقمة عيش السائقين العموميين»، ولوّح «بالنزول إلى الشارع على الأراضي اللبنانية كافة، مشيراً إلى «أنّ هذه المادة الملتهبة (البنزين)، سوف تحرق أصابع الجميع».

ردّ على وزير الاقتصاد

وكان الاتحاد العام لنقابات السائقين وعمال النقل في لبنان ردّ على الكتاب الذي وجهه وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم إلى وزير النقل غازي زعيتر والذي طالبه فيه بتخفيض تعرفة السرفيس بدعوة وزير الاقتصاد «أن يباشر بإرسال مفتشي وزارة الاقتصاد والتجارة إلى المحلات والسوبرماركات لمراقبة أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة 70 في المئة وأن يباشر بإرسال مفتشين إلى الجامعات والمدارس لتخفيض أقساط الجامعات والمدارس وأن يعمد إلى توقيف العمال الأجانب، خاصة السوريين منهم اللذين يعملون على سيارات التاكسي والميني باص والأوتوبيس والشحن والصهريج وفي السوبرماركات التجارية والمعامل والمصانع قبل التفكير بإرسال مذكرة لوزير النقل بتخفيض تعرفة السرفيس ومعاقبة الفقراء». وأضاف الاتحاد: «نتمنى على معاليه بهذه الحكومة الساقطة والغير الفعالة والغير منتجة إلى لم النفايات من الشوارع قبل إصدار أي قرار بحق الفقراء ونتمنى على وزير النقل أن لا يبادر إلى تخفيض سعر السرفيس قبل إيقاف السيارات الخصوصية والمزورة والعمال السوريين عن العمل ودفع التعويضات العائلية للسائقين العموميين على أساس الحدّ الأدنى للأجور 675000 مع مفعول رجعي من ثلاث سنوات حتى الآن».

زعيتر: الحديث عن انتقائية وتحيُّز في إنجاز الأشغال فيه الكثير من التجنّي

اعتبر وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر «أنّ الحديث عن انتقائية في إنجاز ملفات الأشغال الخاصة بالقرار رقم 66/2012 كما في توزيع اعتمادات الموازنة والتحيز لمنطقة دون أخرى بل أكثر من ذلك، الحديث عن استثناء المناطق المسيحية من تلك الأشغال فيه الكثير من التجني والبعد عن الواقعية والأخطر ما تمّ ذكره منذ يومين حول اتهام مكون واحد بالتحكم بالأمور المالية وبالتالي الإنمائية».

وقال زعيتر خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الوزارة: «لا أنكر أنني قد أوليت محافظة بعلبك ـ الهرمل اهتماماً خاصاً بالنظر إلى الحرمان المزمن والمتراكم كما جرد جبيل وعكار وأقاصي الجنوب. ولا أنكر أنني قد أوليت منطقة الضنية أيضاً اهتماماً خاصاً حيث لا طرقات لبعض القرى والأرياف. كما لا أنكر أني قد أوليت خلال العام 2015 كما العام السابق عروس البقاع زحلة بكامل مناطقها عناية خاصة حيث نالت 50 في المئة من حصة محافظة البقاع. وأنه في مطلع هذا العام قد خصصت ما نسبته 20 في المئة من موازنة الوزارة لمشروع واحد في منطقة واحدة هي جبل لبنان، في قلب جبل لبنان، في المتن إلا إذا كانت هذه المنطقة لا تعتبر من المناطق المسيحية. هذا المشروع خُصِّص تحديداً لمعالجة الانهيار الخطير في منطقة الضبية والذي لم يتم تأمين اعتماداته من احتياطي الموازنة في العام الفائت بسبب عرقلة أعمال مجلس الوزراء في حينه. عندها وللأسف اضطررت إلى استعمال هذه الكلمات الطائفية التي لم نعتد عليها في حركة أمل يوماً، ولم نفرِّق يوماً بين مسلم ومسيحي في عملنا، وبين منطقة وأخرى، بين مذهب وآخر».

زعيتر متحدثاً خلال المؤتمر الصحافي

وأعرب عن أسفه « لاستعمال المفردات الطائفية، فالأقضية التي تعتبر مسيحية بامتياز، على سبيل المثال: قضاءا زغرتا وبشري، نالا في العامين 2014 و2015 من اعتمادات الأشغال ما مجموعه: 25.8 مليار ل.ل. أي أنّ هذين القضاءين المسيحيين نالا مجمل ما نالته محافظة بعلبك ـ الهرمل خلال العام 2015.

وفي ما يخصّ التعيينات، قال زعيتر: «لم نقم بإجراء تعيينات في إدارات الوزارة، بل تمّ إجراء تكليفات ومناقلات هدفت إلى تفعيل عمل الإدارة، لا سيما في موضوع الطيران المدني وملء الشواغر في المراكز، هذه التكليفات والمناقلات اعتمدت مبادىء الكفاءة والجدارة وضمان حسن وانتظام سير العمل وأيضا مراعاة ما يسمى مقتضيات الوفاق الوطني لا سيما تحديداً حفظ مراكز الطائفة المسيحية الكريمة كما سنفصل لاحقاً مرغمين».

وأمل زعيتر أن «تستكمل التعيينات كاملة في كل الوزارات اللبنانية وفي طليعتها وزارة الأشغال العامة والنقل وفي المطار تحديداً، أكان الهيئة الوطنية للطيران أو كل الوظائف الشاغرة»، مشيراً إلى أنّ «الشغور في وزارة الأشغال العامة والنقل يتجاوز 70 في المئة».

ورداً على سؤال حول عدم فرض ضرائب على الأملاك البحرية، أجاب: «هذا المشروع نتابعه منذ سنوات وأدعو الجميع إلى مناقشة هذا الموضوع من قبل كل الكتل النيابية، إنما للأسف الغياب عن الجلسات التشريعية هو الذي يمنع إقرار عدة مشاريع ومن بينها هذا المشروع».

حكيم يفتتح ملتقى الصيرفة العربية بالتجزئة

طربيه: لتوسيع شريحة المستفيدين ومواكبة التطورات التكنولوجية

حكيم وطربيه وفتوح خلال الافتتاح في فندق كورال بيتش

افتتح وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم في فندق «كورال بيتش» صباح أمس، «ملتقى الصيرفة بالتجزئة في المصارف العربية» الذي ينظمه، برعايته، اتحاد المصارف العربية، في حضور عدد من المصرفيين العرب والمسؤولين عن أقسام التجزئة في المصارف.

بعد تقديم للأمين العام للاتحاد وسام فتوح، تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه فلفت إلى «أنّ إحصاءات البنك الدولي تشير إلى أنّ نحو 38 في المئة من البالغين في العالم، أي ما يقارب المليارين نسمة، لا يزالون خارج الأنظمة المصرفية، وغالبيتهم موجودون في دول جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي يعتبر بعضها الأقل شمولا مالياً في العالم، وهناك نحو 75 في المئة من الفقراء لا يتعاملون مع المصارف بسبب ارتفاع التكاليف وبعد المسافات والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي».

ورأى أنّ «الوضع في بعض الدول العربية أكثر تعقيداً، إذ هي تعاني من مشاكل أليمة تضرب جذورها في البطالة والفقر، وعدم الاستقرار واستبعاد شرائح كبيرة من السكان وخاصة الطبقة الشابة والنشيطة اقتصادياً عن الخدمات المالية، ما أدى إلى انتشار ظاهرة الإرهاب ونمو التطرف، والنقمة على المجتمع، وهذا ما يستدعي التأمل والتفكر في كيفية معالجة هذه المشكلة».

وقال: «دورنا كمصرفيين عرب، لا يقتصر على معاينة هذه الظاهرة والأسف أمام تداعياتها، بل معالجة جذورها أي محاربة التهميش المالي الذي يحول دون الأمل والحياة الإنسانية الكريمة، وإدخال فئات متعاظمة من مجتمعاتنا، خاصة في المناطق البعيدة عن المدن ضمن الشرائح المنتجة، ما يفتح أمامها باب النمو والحياة والتطور».

وأشار إلى أنّ «المنتجات المصرفية بالتجزئة تساعد ذوي الدخل الضئيل على مواجهة مستلزمات الحياة اليومية والتعاطي بصورة أفضل مع حالات المداخيل غير المنتظمة، والمستحقات الموسمية الكبيرة، وتوفر للمؤسسات الصغيرة الأموال التي تحتاجها لتطوير وتوسيع نشاطاتها».

وتوقف عند «الجهود الكبيرة التي يقودها مصرف لبنان مع المصارف التجارية والذي يستمر في سياسة الحوافز المالية لتحفيز النمو وإصدار قرارات متكاملة لرزمات تحفيزية للتسليف بلغت لغاية اليوم ما يفوق الخمس مليارات دولار، عن طريق تقديم برامج تسليف تدعم الاقتصاد الوطني».

ودعا المعنيين في المصارف العربية إلى «تعزيز نصيب الصيرفة بالتجزئة من محفظة التسليف وتوسيع شريحة المستفيدين من هذا النوع من التسهيلات الائتمانية، ومواكبة تطورات التكنولوجيا المتسارعة من صيرفة إلكترونية وتطبيقات الهواتف الذكية وغيرها بهدف تسخيرها للوصول السريع إلى المستهلكين بأقلّ كلفة ممكنة وأسرع وسيلة وأعلى درجات الأمان لخدمتهم وتحقيق تطلعاتهم».

ولفت حكيم، من جهته، إلى «أنّ قطاعاتنا المصرفية تواجه اليوم وخاصة قطاع الصيرفة بالتجزئة تحديات من نوع آخر نتيجة التغيرات والأزمات الراهنة في المنطقة التي دفعت إلى تدهور أداء العديد من الاقتصادات العربية وإلى تراجع في معدلات نموها وإعاقة نشاطها الاقتصادي بشكل عام جراء تراجع الاستثمارات وحركة التجارة والسياحة فيها. هذا إلى جانب عدة عوامل من أهمها كيفية إدارة الفرق بين مدة القروض ومدة الودائع في ظل تراجع الاقتصادات ومداخيل المستهلكين، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط واستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية».

ولفت إلى أنّ «القطاعات المصرفية والمالية تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية من خلال دورها في تمويل الاقتصاد وفي تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي وفي توجيه آليات التمويل للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، ما يصب في مصلحة عالمنا العربي ويساهم في تحفيز النمو وخلق فرص العمل ودعم التكامل الاقتصادي العربي. إلا أنه ومع تزايد الانفتاح المالي والتحرير المصرفي، بات هناك ضرورة تحتم على المصارف الارتقاء بالخدمات المصرفية إلى فوق المعدل لتتفادى أي مضاربة خارجية».

وتابع: «إنّ المصارف هي المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد والتنمية فهي تعكس قوتها في صلابة اقتصادها. في الواقع، يجسد القطاع المصرفي في لبنان خير مثال على أنه حجر الأساس في الاقتصاد لأنه على الرغم من كافة التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بلبنان، بقي القطاع المصرفي يشكل الدعامة الأساسية لبقاء الدولة اللبنانية بقطاعاتها الانتاجية والاقتصادية كافة وبقي يشكل الضمانة الحقيقية لها. لقد استطاع هذا القطاع أن يحافظ على موقعه في القطاع المصرفي العربي وأن يكون في طليعة القطاعات المصرفية العربية خلال العام 2015 حيث إرتفعت موجوداته الى نحو 181 مليار دولار وحقق أرباحاً جيدة».

وختم حكيم: «أتمنى أن نستطيع الحدّ من تحمُّل قطاع المصارف في الدول العربية لنتائج السياسات التي تنتهجها الحكومات. إلا أنه وللأسف، لا نستطيع أن نغير هذا الواقع إلا بتغيير طريقة عمل المصارف للتخفيف من الضرر الناتج عن القطاع السياسي. لطالما شدّدنا على ضرورة عزل السياسة عن القطاعات الاقتصادية المنتجة لأنّ التدخل السياسي في هذه المجالات لا يؤدي سوى إلى مزيد من التدهور على هذه الصعد».

من جهة أخرى، أعلنت المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية الأعضاء في اتحاد المصارف العربية في بيان، أنها «جدّدت انتخاب الدكتور جوزف طربيه بالإجماع لتمثيل لبنان في مجلس إدارة الاتحاد المذكور للفترة الممتدة من 1/5/2016 ولغاية 30/4/2019.

وسيعقد الاتحاد جمعيته العمومية المقبلة في 31 آذار المقبل في دولة الكويت».

فرعية «الأشغال» تُعاين أضرار الانزلاقات في كفرنبرخ

رئيس البلدية متحدثاً أمام أعضاء اللجنة

في إطار مواكبة ومتابعة استمرار الانهيارات والانزلاقات الترابية والصخرية لجزء من بلدة كفرنبرخ ـ الشوف، عاينت اللجنة النيابية الفرعية المنبثقة عن لجنة الأشغال النيابية المؤلفة من النواب: عاصم قانصوه، محمد الحجار وحكمت ديب، الأضرار ومكان الانزلاقات في البلدة، بمشاركة أمين عام الهيئة العليا للإغاثة اللواء الركن محمد خير، مدير عام وزارة الأشغال العامة والنقل طانيوس بولس ومدير الصيانة أديب دحروج، مفوض الحكومة لدى مجلس الإنماء والإعمار الدكتور وليد صافي، قائمقام الشوف مارلين قهوجي، مهندسين من شركة «خطيب وعلمي» للاستشارات التي تعد دراسة جيولوجية حول الأسباب، وممثلين عن المجلس الوطني للبحوث والإنماء.

وعقد لقاء في بلدية كفرنبرخ، شرح خلاله رئيس البلدية بهيج الدلغان الواقع واستمرار الانهيارات، في الوقت التي تجرى الدراسات حول الأسباب المؤدية إلى ذلك، وواقع المنطقة الذي بات خطراً على السكان المحيطين، بوجود 17 منزلاً لم يُبتّ بمصيرهم بشكل نهائي.

ثم توجه الجميع إلى مكان الانهيارات، واطلعت اللجنة والحضور على أرض الواقع، حيث ستصدر توصيات في إطار التقرير الذي تعده شركة «خطيب وعلمي» للدراسات عن واقع المكان، إلا أنّ التصور الأولي الذي خرجت به اللجنة بناء للدراسات المنجزة، «اعتبار المنطقة خطرة من الناحية السكنية وغير صالحة للسكن، وأنّ إخلاء العائلات من المنازل الـ 17 سيكون نهائياً، ويتم دفع التعويضات لهم». كما ستدرس اللجنة كيفية تأمين طريق بديل من الحالي يؤدي إلى قرى وادي الست، والفوارة، وبريح، بعد استكمال الدراسات بهذا الخصوص.

لقاء مع «إيدال» في غرفة طرابلس

استضافت غرفة طرابلس ولبنان الشمالي، رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان «إيدال» المهندس نبيل عيتاني، في لقاء حول زيت الزيتون والمكسرات والفواكه المجففه والمعلبة ـ مربيات والنبيذ، وشرح فيه آلية سداد القرض الصيني البالغ 7 ملايين دولار من خلال الصادرات من المنتجات اللبنانية».

وأكد رئيس غرفة طرابلس توفيق دبوسي أنّ «الغرفة مستمرة بالشراكة المتواصلة مع «إيدال» لا سيما في مجال تعزيز حركة الصادرات اللبنانية إلى الأسواق العالمية»، متمنياً أن «يطلع جميع المصدرين والمنتجين على البشرى التي تثلج قلوبهم من خلال شرح يقدمه المهندس عيتاني لقرار الصين الشعبية الصديقة في سداد القرض الصيني».

وشكر عيتاني دبوسي الذي «أتاح لنا فرصة شرح البرنامج الجديد المتعلق بسداد القرض الصيني الداعم للصادرات اللبنانية، كما سبق وأطلقنا برنامجاً سابقاً يتعلق بإطلاق الخط البحري لتسهيل انسياب صادراتنا إلى الأسواق العالمية»، مؤكداً «التعاون الدائم مع غرفة طرابلس ولبنان الشمالي التي تمتاز بالفاعلية والحضور المميز في الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

وقال: «علينا أن نكون واقعيين، فنحن نعاني من إرباك مزدوج سواء بالنسبة للصادرات اللبنانية أو بالنسبة للاستثمارات عموما، ولكن الفرصة متاحة في المرحلة الراهنة، للقيام بتسهيل انسياب الصادرات اللبنانية الى الأسواق العالمية».

ولفت إلى أنه «ومنذ فترة أبرمت الحكومتان اللبنانية والصينية إتفاقية فنية لشراء الجانب الصيني لمنتجاتنا المحلية، وفقا لقرض صيني إستحق سداده وقدمته حكومة الصين»، مشيراً إلى أنّ «الميزان التجاري بين لبنان والصين يسجل عدم تكافوء وهذا ينم واقعيا عن تقصير ما من جهة وعن عوائق من الجانب الصيني».

وأوضح أنّ «تنفيذ الآلية يبدأ من المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار التي تتعاون مع الجانب الصيني من أجل إتمام الصفقات بتفاوض مباشر مع الشركات المصدرة، آملاً «أن يمهد تصدير هذه المنتجات الطريق أمام تصدير منتجات لبنانية أخرى إلى الصين ويساهم في تعريف المستهلك الصيني على المنتجات اللبنانية».

إقفال محطة مياه في السكسكية

أعلن المكتب الإعلامي في وزارة الصحة، أنه «في إطار حملة إقفال محطات وشركات المياه غير المرخصة، أقفل مراقبو الوزارة في صيدا، قسم التعبئة لمياه الهادي في السكسكية، لصاحبه محمد قاسم يونس لعدم استيفاء الشروط الصحية وعدم وجود رخصة قانونية».

مواعيد

● يفتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامه مؤتمراً حول «الإدارة الرشيدة في مجلس إدارة المصرف اللبناني»، بالتعاون مع معهد الحوكمة والمال «IFG»، عند التاسعة والنصف من صباح اليوم في فندق فينيسيا، بمشاركة حاكم المصرف المركزي الفرنسي السابق كريستيان نوايي.

● برعاية وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دوفريج، يُفتتح عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم، معمل فرز ومعالجة النفايات في منطقة الكفور، في حضور سفيرة الاتحاد الأوروبي في مقر البلدية.

● جمعية عمومية لرابطة موظفي الإدارة العامة، عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في قصر الأونيسكو.

● انتخابات لجمعية تجار عاليه، في مركزها عند السادسة من مساء اليوم.

نشاطات اقتصادية

● استقبل وزير السياحة ميشال فرعون السفير المصري محمد بدر الدين زايد وبحث معه في الشؤون السياحية بين البلدين.

وردّاً على سؤال حول مصرع السائح المصري في جعيتا، أجاب زايد: «نحن نثق بالإجراءات التي اتخذتها وزارة السياحة، كما أكدنا سابقا ثقتنا بالقضاء اللبناني للحادث الذي وقع وهو حادث مؤلم ومؤسف للشعبين المصري واللبناني معاً، وهناك حرص على تدارك هذا الأمر واتخاذ الإجراءات المناسبة».

أما فرعون فقال: «نحن نلتزم كلياً في ما رددناه، أولاً في ما يتعلق بالمسار القضائي الذي نتابعه بدقة ونلتزم بنتائجه، ثانياً برفع مستوى السلامة العامة وأخذ كل الإجراءات، وهناك تقارير حاضرة وبالتالي لن تعود وتفتح المغارة السفلى إلا بعد رفعنا كل المعايير الموجودة وثالثاً نتحدث وندقق حول تحديد الصلاحيات إن كان بالنسبة للشركة المستثمرة أو تحديد المسؤوليات في العقد الموقع».

● أحال وزير الإقتصاد والتجارة الدكتور آلان حكيم 5 محاضر ضبط على القضاء 4 منها في موضوع الأمن الغذائي ومحضر ضبط في موضوع التعرفة لمواقف السيارات.

وتمّ توجيه 16 إنذاراً إلى 16 مؤسسة وفق مهلة معينة لتسوية أوضاعها بحيث ستخضع مجددا للمراقبة.

وقد سوت 8 مؤسسات وضعها بعدما كان تمّ إنذارها سابقا».